

مدخل للاقتصاد النقدي

تعريف الاقتصاد النقدي:

الاقتصاد النقدي (Monetary Economics) هو فرع من فروع الاقتصاد الذي يدرس كيف تُدار النقود، كيف تُنشأ، وتُستخدم، وكيف تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم، الناتج الإجمالي، البطالة، وسعر الفائدة. يتضمن كذلك دراسة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وكيفية توجيه السياسة النقدية من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف الكلية.

أهداف الاقتصاد النقدي:

يسعى الفاعلون في مجال الاقتصاد النقدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: الحفاظ على استقرار الأسعار

بمعنى الحفاظ على أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد مستقرة نسبياً، أي بدون ارتفاعات كبيرة (تضخم) أو انخفاضات حادة (انكماش).
وتكمن أهمية استقرار الأسعار في:

1. عندما تكون الأسعار مستقرة، يستطيع الأفراد والشركات التخطيط لمستقبلهم بثقة (مثلاً: استثمار، ادخار، قروض)؛
2. التضخم المرتفع يفقد النقود قيمتها، فيصبح ما تملكه اليوم أقل قيمة غداً، مما يضعف القدرة الشرائية للأفراد؛
3. الانكماش (انخفاض الأسعار بشكل كبير) قد يبدو مفيداً في الظاهر، لكنه يجعل الشركات تخسر، وتؤجل الأسر استهلاكها، وهذا يؤدي إلى ركود وبطالة.

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف:

النمو الاقتصادي يعني زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بمرور الوقت. يُقاس عادةً من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP). النمو يعني أن المجتمع أصبح ينتج أكثر، وبالتالي تتوسع فرص العمل ويزيد الدخل، والعكس صحيح، إذا تباطأ النمو أو حدث ركود، فإن الشركات تخفض إنتاجها وتستغني عن العمال، فتزيد البطالة.

ويعتبر هذا الهدف مهم جداً لأن النمو يوفر دخلاً أكبر للأسر، ما يرفع القدرة على الاستهلاك وتحسين الرفاهية. كما أن تقليل البطالة يضمن للناس دخلاً ثابتاً، ويقلل من الفقر والتوترات الاجتماعية مثل الجرائم، الهجرة، الاحتجاجات.

ويعمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيقه للسياسة النقدية عبر الأدوات المتاحة.

ثالثاً: المساهمة في الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يعني أن النظام المالي (البنوك، أسواق المال، مؤسسات التمويل) يعمل بشكل سليم وبدون اضطرابات خطيرة. وفي ظل الاستقرار المالي تكون البنوك قادرة على منح القروض، وأسواق المال تعمل بكفاءة، والمدخرون والمستثمرون يثقون في النظام.

وتكمن أهمية الاستقرار المالي في منع الأزمات المالية التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة وشلل في النشاط الاقتصادي، كما يساهم الاستقرار المالي في حماية المدخرات والاستثمارات ما يشعر الأفراد والشركات بالأمان والاطمئنان على أموالهم، كما أن الاستقرار المالي يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي، فبدون استقرار مالي حتى الشركات الناجحة قد تفشل في الحصول على تمويل مما يعرقل النمو والتوظيف.

وتعمل السلطات النقدية على ضمان الاستقرار المالي من خلال الرقابة على المؤسسات المالية وتطبيق السياسة النقدية المناسبة والتدخل أثناء الأزمات.

رابعاً: التوازن بين المدى القصير والمدى البعيد:

يعني أن السياسة النقدية يجب أن تراعي النتائج الفورية (المدى القصير) والنتائج المستقبلية (المدى البعيد) أي أن القرارات التي يتخذها البنك المركزي اليوم لا تؤثر فقط على الاقتصاد في اللحظة الراهنة، بل تترك آثاراً لاحقة قد تكون إيجابية أو سلبية.

والتوازن يعني عدم التضحية بالاستقرار المستقبلي من أجل مكاسب مؤقتة، لأن القرارات المتهورة قصيرة الأجل قد تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام النقدي والمالي وبالتالي انهيار اقتصادي.

لماذا ندرس الاقتصاد النقدي؟

1. فهم دور النقود في الاقتصاد:

- النقود ليست مجرد وسيلة للتبادل، بل هي عنصر أساسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي.
- من خلال دراسة الاقتصاد النقدي نتعلم كيف يؤثر حجم المعروض النقدي وأسعار الفائدة على الاستهلاك، الادخار، والاستثمار.

2. التعرف على السياسة النقدية وأدواتها:

- السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي هي أداة رئيسية في مواجهة التضخم أو الركود.
- دراسة الاقتصاد النقدي تُعرِّفنا بالآليات التي من خلالها تُستخدم أسعار الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي للتحكم في الاقتصاد.

3. القدرة على تحليل الأزمات المالية والاقتصادية:

- الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية 2008 أو أزمة الديون الأوروبية أظهرت أن فهم السيولة، الفائدة، والائتمان ضروري لفهم أسباب الأزمات وطرق علاجها.
- الاقتصاد النقدي يساعد على تفسير كيف ولماذا تنهار بعض الأنظمة المالية عندما تسوء الإدارة النقدية.

4. إدراك العلاقة بين النقود والمؤشرات الاقتصادية الكبرى:

- مثل التضخم، النمو، البطالة، وسعر الصرف.
- هذه العلاقة تُظهر أن النقود ليست محايدة دائمًا، بل يمكن أن يكون لها أثر مباشر على رفاهية المجتمع ومستوى المعيشة.